



التاريخ: 2019 / 07 / 01 م

## السياسة العامة لأمن المعلومات

تدرك دائرة المالية المركزية بحكومة الشارقة أن المعلومات هي أحد أصول العمل الهامة. وأن قدرتنا على العمل بكفاءة ونجاح في سوق تنافسي مع العديد من المتطلبات التشريعية والتنظيمية، يعتمد على قدرتنا ضمان أن المعلومات الخاصة بدائرة المالية المركزية بحكومة الشارقة بالمفهوم الشامل لأمن المعلومات وليس فقط أمن تكنولوجيا المعلومات سواءً كانت هذه المعلومات ضمن نطاق الأنظمة الالكترونية أو تلك التي تقع خارج نطاقها محمية بشكل كاف من التهديدات والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها من خلال تطبيق الضوابط المناسبة والتدابير الاستباقية. ولذلك تلتزم الدائرة بتنفيذ أمن المعلومات من خلال وضع سياسات وإجراءات شاملة لأمن المعلومات ولضمان نجاح أعمال الدائرة وتحقيق النتائج المرجوة تم وضع سياسة أمن المعلومات لتحديد استراتيجية الإدارة العليا والتزامها بمعالجة المخاوف المتعلقة بأمن المعلومات وإدارة المخاطر ومتطلبات ضمان حماية المعلومات الحساسة بغض النظر عن الوسط الذي تقع فيه، وكذلك مسؤوليات الموظفين وأصحاب المصلحة لمنع الانتهاكات الأمنية وخصوصية المعلومات لضمان حماية أعمالنا. ويمتد هذا المتطلب إلى حماية جميع أنواع الأصول والعمليات التي تحتوي على معلومات الدائرة. إن جميع الأطراف المعنية بتداول ومعالجة المعلومات التي يجوزتهم ملزمون بالتقيد بسياسة أمن المعلومات إذ يجب على جميع الأطراف التقيد بالمهام والمسؤوليات والسياسات الأمنية المرتبطة بهذه السياسة لضمان سرية المعلومات الحكومية وصحتها وتوافرها وإلزام الموردين والمتعاقدين للتقيد بالالتزامات المنصوص عليها في هذه السياسة ومعايير أمن المعلومات الداعمة لها. وسنقوم بدعم تنفيذ كافة سياسات وإجراءات نظام إدارة أمن المعلومات من خلال توفير الموارد اللازمة وبرامج التدريب والتوعية الكفيلة بتحقيق أهداف الدائرة وتوجيهها الاستراتيجي في هذا المجال.

لنعمل جميعاً للحفاظ على أمن المعلومات ولنجعله من أولوياتنا لتحقيق المصلحة العامة ورؤية الدائرة في الريادة نحو العالمية .